حضر حفل تدشين الأسبوع الوطني للأمومة المأمونة.. نائب الرئيس:

الثقافة الصحية مسؤولية تكاملية لعدد من القطاعات وليست لقطاع بعينه

انخفاض وفيات الأمهات يؤكد جدية الحكومة في تقديم خدماتها لأكبر قدر من السكان

جانب من الحضور في الحفل

نائب الرئيس يلقي كلمة في حفل تدشين الأسبوع الوطني للأمومة المأمونة

الصحة محور التنمية وهي ثروتنا الحقيقية أفرادا ومجتمعات

وزير الصحة يلقي كلمة في الحفل

شقير يلقي كلمة في الحفل

الراعبي تلقي كلمة في الحفل

راصع: الاهتمام بالأمومة من ركائز السياسة الصحية وهو مدخل لتحسين أوضاع الأسرة والمجتمع

شقير: وفيات الأمهات من أهم المشكلات في الدول النامية ومنها اليمن

الراعبي: سبع نساء يمتن يوميا في اليمن وهن يعطين الحياة لأطفالهن

صنعاء/ بشير الحزمي:

أكد الاخ/عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أهمية العمل التضامني ضمن أولوياتنا الوطنية التي تصوغ برامجنا في المجال الصحي وتنسجم مع التوجهات الدولية المعلنة في إطار المرامي الإنمائية للألفية الثالثة وهي التوجهات التي ترجمتها عملياً الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الصحية والحد من الفقر والبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي يعكس الالتزام السياسي في أعلى مستوياته نحو تحسين الحالة الصحية العامة.

وقال في حفل تدشين الأسبوع الوطني للأمومة المأمونة الذي نظمته وزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع عدد من الشركاء والداعمين المحليين والدوليين أمس بالعاصمة صنعاء تحت شعار "معاً نحو خفض وفيات الأمهات" إن الحديث عن الصحة يتطلب مراجعة الرؤية الإستراتيجية نحو تطبيق المعايير المرجعية الرامية إلى بلوغ الغايات وتحقيق الأهداف وفق التوجهات الوطنية التي تستوعب الأولويات وتدرك حجم التحديات في سبيل مواجهتها بكفاءة وفاعلية.

وأوضح أن هذا اللقاء يتناول جانباً من أهم التدخلات الصحية ذات العلاقة بالبعد التنموي ممثلة بصحة الأم والوليد.

وأضاف أنه وبقراءة المؤشرات الوطنية يتضح حجم التحديات التي تواجه اليمن وهي تتطلب ولا شك تحفيز أدوار الشركاء حيث إن الصحة مسؤولية مشتركة لعدد من القطاعات إلى جانب الدور الحيوي والرئيسي للمجتمعات المحلية، وتحقيق ذلك يتطلب حشداً مجتمعياً ودوراً تنويرياً في مجال تمرير الثقافة الصحية باعتبارها مسؤولية تكاملية لا يمكن لقطاع بعينه القيام بأعبائها منفرداً.

وأوضح أنه بالوقوف على المرمى الخامس من المرامي الإنمائية للألفية الثالثة تتضح أهمية تركيز الجهود في مجال صحة الأمهات خاصة في ظل الإحصاءات الوطنية وتقديرات منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وأنه بالرغم مما تشير إليه البيانات المتاحة من انخفاض في معدل وفيات الأمهات في اليمن من 450 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 1990م "سنة الأساس" إلى 215 في عام 2008م فإننا في حاجة إلى المزيد من الدعم نحو خفض وفيات الأمهات إلى 135 لكل 100 ألف ولادة حية بحلول العام 2015م على الأقل لمواكبة مرامي الألفية وهذا يتطلب تأكيداً للتقارير بالمسح الوطني الديمغرافي للصحة.

وأشار إلى أن ما ذكر يؤكد الإرادة الحقة للحكومة في تقديم خدمات ذات جودة لأكبر قدر من السكان ويبين أن التدخلات في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد تسير نحو تحقيق الأهداف برغم التحديات الجغرافية والديمغرافية التي تعكس أثرها على التغطية بالخدمات ما يجعل الوصول إلى المجتمعات المستفيدة أولوية قصوى لتقديم وسائل تنظيم الأسرة للجميع مع أهمية ارتباط تقديم هذه الخدمات بأنشطة تثقيف وتوعية غير أن ذلك لا يكفي لتغيير سلوكيات المجتمعات وتمكينهم من التحكم في صحتهم وتعزيزها وهو الأمر الذي يتطلب قدراً كبيراً من الجهد في مجال الاتصال لتغيير السلوك.

وقال إن تركيزنا اليوم في مواجهة التحديات الصحية ينصب في اعتماد الجودة معياراً لقياس النجاح وهو الأمر الذي نأمل أن تعكسه مؤشراتنا نحو خفض وفيات الأمهات والمواليد وتطبيق ممارسة سليمة في المجال الصحي باعتبار الصحة محور التنمية وغاية التدخلات فهي ثروتنا الحقيقية أفراداً وجماعات.

ودعا وزارة الصحة والحكومة خلال الخطة الخمسية القادمة أن تضع في برامجها توفير مركز صحي فيه 50 سريراً ومركز ولادة على مستوى المديرية، إضافة إلى مستشفى مركزي في عاصمة كل محافظة، مطالباً وزارة الصحة بتكثيف العمل بالبرامج التوعوية من خلال القنوات الفضائية اليمنية.

وقال إن القنوات الفضائية يجب أن تقوم بدورها في التوعية وأن تخصص كل فضائية ساعة زمن لبث برنامج توعوي صحي محدد ومعروف على اعتبار أن التلفزيون موجود في كل بيت والتوعية من خلاله تصل إلى ملايين النساء والرجال والأطفال في جميع أرجاء الوطن، لافتاً إلى أن ما تم عرضه في مسرحية "صرخة ندم" يعكس واقعاً نعيشه في مجتمعنا وأن الوصول بالرسالة التوعوية إلى كافة أفراد المجتمع سيمكننا من تفادي ما حدث في هذه المسرحية.

وثمن الدور الذي لعبته عدد من المنظمات الدولية والأمم المتحدة - ولا تزال - من خلال الدعم المقدم لصحة الأمومة والطفولة، مشيراً إلى أن ارتباط التوعية بالخدمة كان له دوره في التغيير الإيجابي في السلوك الفردي والمجتمعي من خلال المساعدة في برامج الوقاية والمعالجة تدريباً وتأهيلاً مما ساعد في توسيع خدمات الأمومة المأمونة من خلال الطوارئ التوليدية الأساسية والشاملة والرعاية المنزلية والممارسات الأفضل لخدمات ما بعد الولادة وخدمات تنظيم الأسرة بما ينسجم مع توجهات الحكومة في هذا المجال.

من جانبه أكد الدكتور/ عبد الكريم يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان أن الاهتمام بالأمومة احدى ركائز السياسة الصحية وهو في حد ذاته مدخل واسع في تحسين أوضاع الأسرة والمجتمع غير أنه لا تزال تؤثر فيها عوامل عديدة أسرية واجتماعية وثقافية .

وقال إن تدشين الأسبوع الوطني للأمومة المأمونة حدث مشهود يمثل إطلالة على تقدم محرز باتجاه وضع المعالجات وإصلاح المسارات في طريق تحسين أوضاع صحة الأمومة.. مضيفاً أننا في الجمهورية اليمنية وفي إطار السياسة الصحية الوطنية والإستراتيجية السكانية ندعم ونساند التوجهات الإستراتيجية نحو خفض وفيات الأمهات وكذا حديثي الولادة.

وأوضح أن الإحصاءات الوطنية وتقديرات منظمات الأمم المتحدة تبرز الكثير من التحسن في مسار خفض وفيات الأمهات في بلادنا والذي يعد نتاج جهود وخطط واستراتيجيات وزارة الصحة تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ رئيس الجمهورية وبرامج الحكومة الرشيدة التي دأبت الوزارة على تحقيقها ولاتزال ماضية في هذا الاتجاه ومستمرة فيه بشكل أوسع لبلوغ المرمى الخامس الإنمائي للألفية الثالثة وخفض وفيات الأمهات إلى (135) حالة وفاة لكل (100) ألف ولادة حية.

وأشار إلى أن مجانية الولادة هي إحدى السياسات التي تتبناها الوزارة، وهي لاتألو جهداً في توفير وسائل تنظيم الأسرة وتقديمها للمنتفعات عبر المرافق الصحية مجاناً كما تعمل مع السلطة التشريعية لاستصدار قانون الأمومة المأمونة.

ولفت إلى أن من التوجهات الإستراتيجية لوزارة الصحة تحقيق الغايات الوطنية والسعي لإقرار الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2011 – 2015م) وتوسيع تطبيق المعايير المرجعية للتدابير المتكاملة لحديثي الولادة، بالإضافة إلى سعيها نحو تطوير نظام تدريب وتأهيل القابلات والاهتمام بالطوارئ التوليدية إلى جانب تطبيق برنامج تحسين الجودة لخدمات الصحة الإنجابية وتطبيق برنامج البطاقات المدفوعة مسبقاً التي تستهدف الأسر الفقيرة والتغطية بخدمات تنظيم الأسرة والرعاية أثناء الحمل والولادة والرعاية بعد الولادة للأم والوليد.

من جهته أكد الدكتور حافظ شقير المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان مساندة منظمات الأمم المتحدة للجهود التي تقوم بها الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين صحة الأم وخفض وفيات الأمهات والتي تعتبر مكوناً أساسياً للهدف الخامس من أهداف الألفية.

وقال إن منظمات الأمم المتحدة تحيي جهود اليمن من أجل خفض وفيات الأطفال والأمهات وتحسين ظروف الخدمات الصحية المتعلقة بصحة الأم والطفل التي يكون لها الأثر الكبير على صحة المرأة والطفل وتمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في التنمية وتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وأوضح أن وفيات الأمهات تعتبر من أهم المشكلات الصحية التي تعاني منها الدول النامية بما فيها اليمن.

وأشار إلى أن اليمن على الرغم مما حققته من تقدم ملحوظ في خفض وفيات الأمهات والأطفال دون الخامسة إلا أنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الجهود والموارد لإسراع الخطى من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى خفض وفيات الأمهات إلى (135) لكل (100) ألف ولادة حية على الأقل بحلول عام 2015م.

ولفت إلى أن حشد كل الأطراف المعنية بصحة المرأة على المستوى القطري من شأنه أن يسهل الاقتراب الشامل لتحسين صحة المرأة.

وأوضح أن الأمين العام للأمم المتحدة قد التزم بخطة عمل مشتركة من أجل صحة المرأة والطفل وكانت اليمن من أول الدول الموقعة على خطة الالتزام ناقلاً تحيات الدكتورة ثريا أحمد عبيد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تعبر عن مساندتها الكاملة لليمن في جهوده المبذولة لخفض وفيات الأمهات من أجل تحقيق الهدف الخامس من أهداف الألفية.

كما نقل تحيات الأستاذة أمة العليم السوسوة المسؤولة عن المدراء الإقليميين لمنظمات الأمم المتحدة وتأكيدها الالتزام التام بهدف تحقيق سلامة وصحة كل أم وأخت وطفل في اليمن ووقوفها مع العالم لمواجهة الجهل والتخلف والمرض وكل العوامل التي تتسبب في ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والمواليد والمساعدة والإسهام الجاد في تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلقة بسلامة الأم والطفل في اليمن.

وكانت الدكتورة جميلة صالح الراعبي – وكيل وزارة الصحة لقطاع السكان قد أكدت في كلمتها أن وفيات الأمهات المقدرة في اليمن قد حققت تراجعاً ملحوظاً حسب التقارير الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي.

وقالت إننا بحاجة إلى المسح الديموغرافي الصحي ليؤكد لنا هذا التراجع ويوضح لنا المؤشرات الصحية الأخرى المرتبطة.

وأوضحت أن هذا الحفل هو تعبير عن شراكة لخفض وفيات الأمهات في اليمن كون القضية ليست مسؤولية جهة بذاتها بل هي مسؤولية كل فرد في المجتمع مستعرضة جملة الخطوات والنجاحات التي حققتها وزارة الصحة تحت رعاية واهتمام فخامة رئيس الجمهورية بالجوانب الصحية المرتبطة بصحة الأم والطفل من خلال الاستراتيجيات والبرامج المنفذة ، معلنة عن البدء بتوقيع التزام ذاتي من قبل عدد من القيادات اليمنية والدولية للعمل معاً لتحقيق خفض وفيات الأمهات في اليمن وهو بداية لمزيد من الالتزام الذاتي لكل فئات المجتمع نحو تحقيق هذا الهدف الإنساني.

ودعت الجميع إلى التذكر أن هناك سبع نساء يمتن يومياً في اليمن وهن يعطين الحياة لأطفالهن.

وقد تخلل الحفل عرض مسرحية (صرخة ندم) لفرقة اليمن الفنية التي تناولت مأساة قصة أسرة يمنية فقدت الأم فيها حياتها بسبب النزيف بعد الولادة نتيجة الولادة المنزلية من دون إشراف طبي وعدم نقلها في الوقت المناسب إلى المرفق الصحي.

حضر الحفل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل والدكتورة هدى البان وزيرة حقوق الإنسان وعدد من المسؤولين والقيادات الصحية وأعضاء مجلس النواب.

الجنون الطائفي

علي محمد فخرو

عبثية الانقسامات والصراعات الطائفية بين المذاهب الإسلامية، لا تنحصر في دولة عربية أو بضع دول في الوطن العربي، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، نحن أمام ظاهرة مجتمعية مشتركة تخص جميع دول المجلس، وإن بنسب متفاوتة .

ومع أن جزءاً من هذه الظاهرة سيحتاج حتماً إلى مواجهات وحلول محلية، إلا أننا هنا معنيون في الأساس بالمواجهة والحلول والأفعال المشتركة لإخراج بعض الدول مما تعيشه، ولمنع انتقال العدوى إلى الدول الأخرى .

والواقع أننا لسنا معنيين بالمواقف الضحلة السهلة من مثل إصدار البيانات المشتركة لتهدئة خواطر مسؤولي هذا البلد أو ذاك، من خلال دعم الإجراءات السياسية أو الإدارية أو الأمنية أو القضائية التي تواجه المشكلات محلياً بها، فمثل هذه المواقف هي تحصيل حاصل ولا تذهب إلى أعماق الموضوع، وتركز على الحاضر ولا تعطي أهمية مفصلية للمستقبل .

ما يهمنا بالدرجة الأولى هو أن يعود الموضوع إلى طبيعته السوية ضمن الأثر الإسلامي العظيم بأن "اختلاف أمتي رحمة" وضمن بديهية تاريخية عبر عنها بشكل واضح الكاتب الإيرلندي الشهير برناردشو عندما كتب أن هناك ديناً واحداً ولكن هناك مئة فهم له . هذا الرجوع إلى أصل الموضوع سيحتاج إلى جهد كبير صادق مستمر مشترك يتناول في ما يتناول الجوانب الآتية:

أولاً: إن الجوانب الفكرية والعقدية عند جموع المنتمين إلى هذه المذاهب هي القضية الأساسية . ويشمل هذا، إضافة إلى المواطنين العاديين، أعداداً كبيرة من المسؤولين الكبار ومن القائمين على إدارة المؤسسات الدينية الرسمية . وكمدخل للتعامل مع هذا الجانب، هناك حاجة إلى وضع المغالطات التاريخية ونقاط الضعف المعرفية المفجعة التي تأسست عليها المذاهب وبعض المسلّمات الدينية غير المعقولة أو المقبولة التي انطلقت منها هذه المدارس الفقهية الإسلامية أو تلك . . وضعها كلها أمام أعين الجميع وإفهام العامة من دون تجريح أو اصطدام، ولكن أيضاً من دون مجاملة وتدليس .

إن ذلك سيعني تغييرات مشتركة في المناهج التربوية الدينية المدرسية، وإحداث منابر حوارات علمية رصينة شجاعة حرة مستمرة وغير موسمية يطلع القاصي والداني على مداولاتها، وتكوين مراكز بحوث لتنقيح تراث الفقه المملوء بالأدوات المعرفية التي ما عادت صالحة، وبالتضادات غير المقبولة في التراث الحديثي، ثم نشر ما يتم التوصل إليه على نطاق واسع ومن خلال كل أدوات ووسائل التواصل الحديثة .

ثانياً: يجب التوقف عن الاعتقاد أن موضوع الصراعات الطائفية سببه هذا الفقيه الوقور أو ذاك، وأن القضية الطائفية هي فقط قضية سياسية تدفعها رغبة هذه الأقلية في الاستيلاء على الحكم، أو إصرار تلك الأكثرية على الاحتفاظ بامتيازاتها .

ثالثاً: لم يعد مقبولاً السكوت عما تفعله المنابر الإعلامية الخليجية، من تلفزيونات حكومية وخصوصاً محطات فضائية وإذاعات وصحف وكتب ومواقع إلكترونية، من إثارة مستمرة لسوء الفهم المذهبي، معتمدة في ذلك على التراث البليد الذي ذكرناه، وعلى خدمة بعض جهات الانتهازية السياسية في الداخل، أو بعض القوى الطامعة الاستعمارية الصهيونية في الخارج . نحن لا نتعامل هنا مع موضوع حرية الرأي والكلمة، وإنما مع مؤامرات تنطلق إما من الجهل وإما من المصالح الأنانية الضيقة، ولا يمكن للأوطان أن تترك نهباً لمثل هؤلاء، هناك حاجة إلى ميثاق شرف فكري وقانوني مشترك لضبط هذه المسألة .

إذا كان أي من أنظمة الحكم في الدول العربية، وبينها دول مجلس التعاون، يعتقد أنه يستطيع أن يربح من وراء الجنون الطائفي الذي نراه أمامنا أو الذي سيتفجر في المستقبل، فإنه يرتكب حماقة خطرة لن يسلم أحد من نارها . كما أنه إذا كان هناك في أي من أنظمة الحكم من يعتقد أن الموضوع الطائفي موضوع هامشي أو غير مستعجل، أو يمكن التعامل معه بشكل بطيء سلحفاتي، فإنهم أيضاً يرتكبون خطأ سياسياً وأمنياً قاتلاً . موضوع الطائفية أخطر من أن يترك لفقهاء أو علماء الدين، فالمجتمع برمته يجب أن ينخرط فيه، بما في ذلك أعلى السلطات السياسية في مجلس التعاون .

مفكر عربي من البحرين